

كلمة محافظ بنك الكويت المركزي سعادة الدكتور محمد يوسف الهاشل
في افتتاح فعاليات المؤتمر الخامس للمؤسسات المالية الإسلامية
الذي تنظمه شركة شوري للاستشارات الشرعية
(١٦-١٧ ديسمبر ٢٠١٣، دولة الكويت)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الأمين وآله وصحبه الكرام أجمعين ومن سار
على نهجهم واهتدى بهديهم إلى يوم الدين. وبعد،

السادة العلماء الأفاضل ،،

الأخوة الحضور الكرام ،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

إنه لمن دواعي سروري أن أرحب بحضراتكم جميعاً في هذا المحفل الطيب، وأن أُعبّر عن
سعادتي الغامرة بأن تحتضن دولة الكويت المؤتمر الفقهي الخامس للمؤسسات المالية الإسلامية
وبالحضور الكريم لهذه الكوكبة المتميزة من علماء الشريعة الإسلامية والخبراء والمتخصصين
في مجال الصناعة المالية الإسلامية. وأتمنى لضيوفنا الكرام من خارج دولة الكويت طيب
الإقامة في بلدهم الثاني، شاكرًا لهم الحرص على المشاركة وتحمل عناء السفر.
ولا يفوتني أن أتقدم بالثناء والتقدير لشركة شوري للاستشارات الشرعية على جهودهم الملموسة في
سبيل الإعداد الجيد لهذا المؤتمر، كما أتوجه بالشكر للأستاذ الدكتور عجيل جاسم النشمي رئيس

المؤتمر على الدعوة الكريمة لي للمشاركة في هذا المحفل المتميز. وإنني على ثقة تامة من أن هذا المؤتمر وهذه المشاركة الطيبة لأهل الاختصاص سيكون لها دور فاعل في إثراء الحوارات والنقاشات حول المستجدات المتعلقة بالعمل المصرفي والمالي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية الغراء، والتباحث حول سبل تطوير نشاط الرقابة الشرعية على المؤسسات المالية الإسلامية، والوقوف على طبيعة التحديات التي تواجه الصناعة المالية الإسلامية وسبل تجاوزها لتعزيز مسيرة العمل المصرفي الإسلامي على أسس راسخة متينة.

الأخوة الحضور الكرام ،،

أود في هذه المناسبة أن أسلط الضوء على بعض النقاط التي أرى أنها قد تكون جديرة بأن تحظى باهتمام هذا المؤتمر، إنطلاقاً من حرصنا جميعاً على تهيئة البيئة الملائمة لتطوير آليات عمل الصناعة المالية الإسلامية. وسأتناول تلك النقاط ضمن أربعة محاور رئيسية، حيث يُركّز المحور الأول على ما نعاصره بالفعل من تزايد لأهمية ومكانة الصناعة المالية الإسلامية وضرورة العمل على تطويرها، بينما يتناول المحور الثاني بعض التحديات والمخاطر التي تواجه تلك الصناعة وسبل تجاوزها، وسأسعى في المحور الثالث إلى تسليط الضوء على موضوع أحسبه يستحوز على اهتمامنا جميعاً وهو ما يتعلق بحوكمة أنشطة الرقابة الشرعية والعمل على الإرتقاء بها، وأخيراً سأطرق بإيجاز لأبرز ملامح تجربة دولة الكويت في مجال الصناعة المالية الإسلامية.

الأخوة الأفاضل ،،

الحضور الكريم ،،

تُظهر خريطة العمل المصرفي والمالي على مستوى العالم مدى ما حقته الصناعة المالية الإسلامية من انطلاق تجاوز في حدوده الأبعاد المحلية والإقليمية. فقد انتقلت هذه الصناعة إلى مرحلة النضج الحقيقي، سواء في الرؤية والأهداف أو في استراتيجيات ومنهجيات أعمالها وأنشطتها. وبالفعل، أصبحت الصناعة المالية الإسلامية جزءاً لا يتجزأ من الواقع المالي والاقتصادي العالمي. ولعل ما يؤكد هذه المكانة هو ما شهدته الصناعة المالية الإسلامية في السنوات الأخيرة من نمو ملحوظ في حجم الأصول التي تُدار تحت مظلتها، وإصدارات الصكوك

والصناديق الاستثمارية الإسلامية، فضلاً عن التزايد المستمر في أعداد المؤسسات المالية التي تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

وتُشير التقديرات إلى أن حجم السوق العالمية للخدمات المالية الإسلامية، مُقاساً بحجم الأصول، قد تجاوز الآن نحو ١,٧ تريليون دولار أمريكي، مسجلاً بذلك نقلة نوعية واسعة مقارنةً بمستواه البالغ نحو ١٥٠ مليار دولار أمريكي في منتصف التسعينات. وفي ذات الإتجاه، شهد عدد المؤسسات المالية الإسلامية تطوراً موازياً ليصل عددها إلى ما يربو على ٦٠٠ مؤسسة مالية إسلامية تعمل في أكثر من ٧٥ دولة حول العالم. وضمن ذلك، حققت سوق الصكوك الإسلامية نمواً واضحاً، حيث بلغت قيمة إصدارات تلك الصكوك نحو ١٤٠ مليار دولار أمريكي خلال عام ٢٠١٢ فقط، لتُسجّل أعلى مستوى لها على الإطلاق. وعلى الرغم من كون هذه التطورات مُشجّعة في واقعها وتعكس حقيقة ترسُّخ أساسيات العمل المصرفي الإسلامي على الصعيد الدولي، إلا أنها لاتزال دون ما نصبو إليه من تطلعات أخذاً في الإعتبار أن نسبة التمويل الإسلامي في حدود ١% فقط من حجم التمويل على مستوى النظام المالي العالمي، وهي بالطبع نسبة متواضعة للغاية.

ولعلنا لاحظنا أن الاهتمام بالصناعة المالية الإسلامية أصبح لا يقتصر على الدول الإسلامية أو المسلمين فحسب، بل أن هذه الصناعة أضحت بالفعل محط أنظار واهتمام جميع المشتغلين في الحقل المالي على مستوى العالم. وينبع هذا الإهتمام أساساً من أن الضوابط التي تحكم صناعة التمويل الإسلامي تستند إلى منهجيات من العمل الأخلاقي، وبصفة خاصة من حيث المشاركة في الربح والخسارة والتركيز على الإقتصاد الحقيقي بعيداً عن المضاربات، وهي منهجيات شكّلت في مجملها عوامل لجذب وتوسيع الطلب على خدمات التمويل الإسلامي. وفي ظل هذا التطور، تزداد الحاجة لتكثيف جهود جميع المُشتغلين والمهتمين بهذه الصناعة لمواكبة هذا التحول الكمي والنوعي في أنشطة العمل المصرفي والمالي الإسلامي. وعلى وجه التحديد، تزداد الحاجة في هذه المرحلة إلى العمل على تهيئة السبل الكفيلة بتطوير قدرات وإمكانيات المؤسسات المالية الإسلامية حتى تتمكن من الاضطلاع بدورها المحوري في ترسيخ قواعد متينة لأنظمة مصرفية ومالية تتمتع بالتعددية والتنوع في أدواتها وأنشطتها، وبما يُعزز من مكانتها ضمن المنظومة المالية العالمية. وهنا ينبغي أن أُشير إلى أن التطوير لا يتحقق فقط بالنمو في الحجم أو في عدد المؤسسات،

ولكن الأهم من وجهة نظري هو أن يرتكز هذا التطوير على أسس حصيفة تكفل له النجاح المستمر في مواكبة التحديات المستجدة وتحقيق التقدم المستدام.

الحضور الكريم ،،

لا أريد أن أسهب كثيراً في رصد مكانة الصناعة المالية الإسلامية وتزايد أهميتها، خاصة وأنها أصبحت حقيقة واضحة. لذا، دعونا ننقل إلى المحور الثاني والمرتبط بأبرز التحديات التي تواجه الصناعة المالية الإسلامية في هذه المرحلة وسبل التصدي لها.

وبدأى ذي بدء، فمن المسلم به أن المعاملات المالية الإسلامية لا بد أن تقتنن بتوافر الرأي الشرعي الذي يتناسب مع مغزى المعاملة المالية وطبيعتها، وبحيث يكون نابغاً من معرفة جلية بتوصيفها وأبعادها، وذلك ضمن رؤية شرعية رحبة ومتعمقة في استنباط الحكم الشرعي. وبالطبع، فإنها ليست بالمهمة اليسيرة، فالتصدي لمثل هذه المهمة يحتاج إلى ثلثة من العلماء والمتخصصين الذين يجمعون بين عمق المعرفة بالأحكام الفقهية والشرعية من جانب، والاستيعاب الكامل للجوانب الفنية للخدمات والمنتجات المالية، خاصة الإسلامية منها، وإدراك طبيعة المستجدات التي تطرأ على المعاملات المالية من جانب آخر. ولعل هذه المعادلة المركبة لمواصفات القائمين على الرقابة الشرعية للعمل المصرفي الإسلامي تجسد لنا أحد أبرز التحديات التي تواجهها الصناعة المالية الإسلامية، لاسيما مع النمو المتسارع في أعداد المؤسسات المصرفية والمالية الإسلامية، وزيادة تنوع أدواتها ومنتجاتها ومعاملاتها.

إضافة إلى ذلك، فإن تزايد حجم المخاطر التي تنطوي عليها المعاملات المصرفية والمالية، سواء كانت تقليدية أو إسلامية، قد أضحت حقيقة شاخصة أمامنا لا يمكن إغفالها، لاسيما مع تكرار الأزمات التي يتعرض لها النظام المالي العالمي وتزايد حدتها واتساع نطاق تداعياتها. وأود هنا أن أؤكد على أن الكيانات المصرفية والمالية الإسلامية لا تتعرض فقط في ممارسة أنشطتها لمختلف المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها مثيلاتها من الكيانات التقليدية، بل أنها تنفرد أيضاً بمواجهة مخاطر أخرى ترتبط بتنوع وتعدد الأدوات المالية الإسلامية مع ضرورة الإلتزام بالضوابط الشرعية الخاصة بها. إلى جانب ذلك، فإن المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسات

المالية الإسلامية تكون أحياناً أشد حدة وتأثيراً في أوضاع الكيانات المصرفية والمالية الإسلامية مقارنة بمثيلاتها التقليدية، لاسيما مع استمرار التركزات المرتفعة نسبياً لأنشطة العديد من المؤسسات المالية الإسلامية. ومما يزيد من حدة هذه المخاطر هو محدودية أدوات التحوط المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية واللزمة لتخفيف المخاطر، وهو ما يعتبر أيضاً أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها حالياً الصناعة المالية الإسلامية. وفي هذا السياق، أود التنويه إلى أن التجربة العملية أثبتت أن العامل الأكبر والمُحدِّد لنجاح المؤسسات المالية الإسلامية يتمثل بشكل أساسي في قدرتها على إدارة تلك المخاطر بأعلى مستوى من الحصافة المهنية والكفاءة التشغيلية.

وإجمالاً، يُمكن التأكيد على أن الأمر يتطلب بالفعل المُضي قُدماً في تنفيذ البرامج الهادفة إلى الإرتقاء بمستوى الحوكمة، والدفع في اتجاه تطوير أسواق مالية يمكن أن تستوعب مجموعة من الأدوات المالية الإسلامية، وبذل المزيد من الجهود الرامية إلى ابتكار وتطوير آليات مناسبة ومتنوعة وفعالة للتحوط ضد المخاطر.

الحضور الكريم ،،

لقد آثرت أن يكون المحور الثالث لكلمتي معكم اليوم مُنصب على موضوع أعتبره من أبرز الموضوعات المحورية التي يركز عليها تطور ونمو الصناعة المالية الإسلامية بشكلٍ راسخ ومستدام، وهو ما يتعلق بحوكمة أنشطة الرقابة الشرعية وسبل تطويرها. وأعلم أن مؤتمر هذا يزخر بالعديد من الرؤى والآراء التي تتناول موضوع الرقابة الشرعية على المؤسسات المالية الإسلامية، كما يستحوذ هذا الموضوع بالفعل على اهتمام السلطات الرقابية والإشرافية وجميع المهتمين بهذه الصناعة.

ولاشك بأن الرقابة الشرعية أضحت بالفعل فناً علمياً له أصوله وآلياته وفنياته المتداخلة فيما بين مبادئ التدقيق المتعارف عليها والمتطلبات الشرعية، وهي في مجمل مضامينها تنطلق بالضرورة من أصول القواعد والضوابط الشرعية. وكذلك تعتبر أساليب الرقابة الشرعية بمثابة المُحدِّد الرئيسي

للإطار العام للخطط التنظيمية والآليات المُنتهجة في عملية التدقيق، وبما يُعزّز من قدرة إدارة المؤسسة على اتخاذ القرارات الكفيلة بحماية أصولها ومجابهة مختلف المخاطر والتحديات.

وعلى الرغم من أن مفهوم الرقابة في المؤسسات المالية بصفة عامة، سواء كانت تقليدية أو إسلامية، لا يتباين كثيراً في مبتغاه وأهدافه، إلا أن مفهوم الرقابة الشرعية يتميز بخصوصية نابعة من نوعية المعاملات التي تمارسها المؤسسات المالية الإسلامية، والتي تختلف في طبيعتها ومعطياتها عن ما هو سائد في المؤسسات المصرفية التقليدية. ومما لاشك فيه أن تلك الطبيعة الخاصة للتمويل الإسلامي تطرح نوعية مختلفة من التحديات المرتبطة بضرورة وضع نظام رقابي قوي يأخذ بالإعتبار طبيعة المخاطر التي تواجهها مؤسسات التمويل الإسلامي، ولاسيما في النموذج المصرفي المزدوج الذي يجمع بين الخدمات المصرفية التقليدية وتلك الإسلامية، وبما يتطلب توفير الأطر التنظيمية المناسبة لطبيعة أنشطتها.

الأخوة الأفاضل ،،

الحضور الكريم ،،

إن المفاهيم النظرية المتعلقة بالرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية باتت واضحة للجميع. ولذلك، أود أن أسلط الضوء على آليات عمل هيئات الرقابة الشرعية وفقاً للمبادئ الرئيسية الأربعة للحوكمة، والمتمثلة في العدالة والمساءلة والشفافية وتحديد المسؤولية. ومن هذا المنطلق، فقد كشفت الممارسات العملية عن مجموعة من التحديات التي ينبغي التعامل معها بحنكة وكفاءة تضمن استمرارية عمل هيئات الرقابة الشرعية على أسس سليمة. ولعلي لا أكون مُبالغاً إذا اعتبرت أن من أبرز تلك التحديات هو ضرورة إيلاء المزيد من الاهتمام بعملية التحقق من الإلتزام بأحكام الشريعة الإسلامية أو ما يُعرف بالتدقيق الشرعي اللاحق، حيث يتم عادةً إسناد مهمتي الفتوى والتدقيق الشرعي اللاحق لهيئة الرقابة الشرعية في بعض المؤسسات المالية الإسلامية، وهو ما يتعارض بالطبع مع أسس حوكمة الرقابة الشرعية. وبالتالي، فإننا ونحن بصدد النظر لسبل تطوير نشاط الرقابة الشرعية ومواجهة التحديات القائمة، أرى ضرورة وضع أطر مهنية واضحة ومحددة لمهام ومسئوليات كل من الهيئات الشرعية والتدقيق الشرعي الداخلي.

وفي هذا السياق، يمكن تتبع مسار تطور مهنة التدقيق المحاسبي كنهج يُحتذى به، والاستفادة من الأدلة المعمول بها في هذا الشأن، والتعاون مع الكيانات الإقليمية والدولية ذات الإختصاص، وبما يختزل الكثير من الجهد والوقت. إضافة إلى ذلك، فإني أدعو إلى النظر في فكرة تأسيس كيان قانوني متخصص يأخذ على عاتقه مهمة تنظيم وتطوير عمل المنتمين لمهنة التدقيق والرقابة الشرعية.

الحضور الكريم ،،

هناك عامل آخر لا يقل أهمية عن سابقه، وهو ما يتعلق بترسيخ مبدأ استقلالية عمل هيئة الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية. وبالطبع، فإن المقصود هنا هو إفساح المجال أمام الهيئة الشرعية لإصدار الفتاوى والأحكام الشرعية وفق ما تقتضيه ضوابط الاجتهاد وشروط الإفتاء دون أية مؤثرات على أعضائها من جانب الأجهزة الإدارية بالمؤسسة، وبما يكفل تعزيز الثقة لدى المساهمين والمتعاملين في سلامة المعاملات من الناحية الشرعية.

ولعلكم أيضاً توافقونني الرأي أن أحد أبرز التحديات التي يواجهها العمل المصرفي والمالي الإسلامي هو محدودية توافر علماء الشريعة المتخصصين في فقه المعاملات من ذوي الدراية والخبرة المُتعمِّقة بالمعاملات المالية، والمؤهلين لعضوية هيئات الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية، لاسيما مع النمو المتسارع في أعداد تلك المؤسسات. ومع هذه الندرة النسبية للمؤهلين لهذه المهمة، يُلاحظ تعدد العضوية في أكثر من هيئة شرعية، وهو ما يُمثل بطبيعة الحال عنصر ضغط على الوقت والجهد اللازمين للقيام بمهامهم على النحو الأمثل.

وعلى صعيد آخر، وإذا ما نظرنا إلى جانب المعرفة، فقد استطاعت أدبيات إقتصادات التمويل التقليدي، على مدار عدة عقود مضت، أن تغطي الأسس النظرية لهذا التمويل بصورة شاملة، وهو ما لم تحظ به إقتصادات التمويل الإسلامي. وانطلاقاً من ذلك، تبرز الضرورة الملحة للإهتمام بتعزيز دور المؤسسات الأكاديمية والهيئات البحثية التي تُشكّل المصدر الأساسي للمعرفة، وبما يسهم في بناء الأسس النظرية وتأهيل الكوادر التي تتطلبها طبيعة الخدمات المالية الإسلامية، وذلك من خلال دراسة المنهجيات الحديثة في علوم المال والاقتصاد، بالإضافة إلى الدراسات

الشرعية. وبجانب هذا البناء النظري، ينبغي أيضاً الاهتمام بالارتقاء بمستوى الممارسة العملية من خلال تكثيف البرامج التدريبية وتبادل الخبرات فيما بين المؤسسات المالية الإسلامية. الأمر الذي يساهم في نهاية المطاف بأن يكون عضو هيئة الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية مُتمتعاً بملَكة فقهية تُمكنه من التخرج الفقهي أو الإستنباط في القضايا والمعاملات المالية المُستحدثة، وذلك على أسس علمية تجمع بين العلم الشرعي وعلوم المال والاقتصاد.

الحضور الكريم ،،

تماشياً مع الأهداف العامة لهذا المؤتمر والرامية إلى العمل على جمع الكلمة وتقريب الآراء بشأن التعامل مع المسائل الفقهية المستجدة في الصناعة المالية الإسلامية، فإن الأمر يتطلب إطلاق حوار موسع وفتح قنوات اتصال فيما بين جميع الأطراف والكوادر العاملة في مجال الرقابة الشرعية وما يتصل بها. وأرى أن ذلك يُمكن أن يُسهم بشكلٍ فاعل في رسم خارطة طريق، بمشاركة وقيادة الخبراء والمتخصصين من المؤسسات الشرعية والهيئات المُنظمة والمعنية بوضع الأطر والقواعد الرقابية، بهدف تطوير مهنة الرقابة الشرعية وضمان وضع مهني لها يتسم بالتميز والفعالية على صعيد الضبط الشرعي لأنشطة ومعاملات المؤسسات المالية الإسلامية، وبما يصب في صالح الأهداف التنموية للقطاعات الاقتصادية عمومًا، والقطاعات المالية على وجه الخصوص.

الحضور الكرام ،،

بالنسبة للمحور الأخير والمتعلق بملامح تجربة دولة الكويت في مجال الصناعة المالية الإسلامية، فكما تعلمون حضراتكم أن دولة الكويت وبحمد الله تعالى تعتبر من أولى الدول عالمياً التي عاصرت بدايات مبكرة لانطلاق الصناعة المالية الإسلامية، لتكون رافداً رئيسياً من روافد القطاع المصرفي والمالي بدولة الكويت، حيث تأسست أول مؤسسة مالية إسلامية في دولة الكويت عام ١٩٧٧. وتوالى بعد ذلك إنشاء المؤسسات المالية الإسلامية، حيث يبلغ حالياً عدد البنوك الإسلامية الوطنية المُسجلة لدى بنك الكويت المركزي خمسة بنوك، وفرع لبنك إسلامي غير كويتي، بالإضافة إلى إحدى وخمسين شركة استثمار إسلامية.

ومنذ البدايات الأولى لمزاولة الأنشطة المالية الإسلامية، ارتأى بنك الكويت المركزي ضرورة العمل ضمن إطار تنظيمي ورقابي يضمن سلامة وكفاءة ممارسة تلك الأنشطة. ولقد تجسدت تلك القناعة بصدر القانون رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٣ بإضافة قسم خاص بالبنوك الإسلامية إلى الباب الثالث من القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية، حيث كَفَلت تلك الإضافة لبنك الكويت المركزي رسم وتنفيذ سياسات وضوابط تنظيمية ورقابية حصيفة لأعمال وأنشطة البنوك الإسلامية في دولة الكويت، وبحيث تكون تلك السياسات والضوابط متماشية مع أفضل المعايير والممارسات العالمية في هذا المجال. وتتبع أهمية الدور الرقابي والإشرافي الذي يمارسه البنك المركزي على البنوك الإسلامية من خصوصية أعمال وأنشطة تلك البنوك، والحاجة إلى التحقق من سلامة ممارساتها وسيولتها وملاءتها ومتانة أوضاعها المالية وحسن سير العمل بها، وبما يحافظ على حقوق جميع الأطراف المتعاملة معها.

أما فيما يتعلق بأعمال الرقابة الشرعية، فهي منوطة بهيئة الرقابة الشرعية في كل بنك إسلامي، والتي تكون مسؤولة عن تقديم تقرير سنوي إلى الجمعية العامة للبنك، وبحيث يشتمل على رأي الهيئة في مدى التزام البنك في عملياته بأحكام الشريعة الإسلامية الغراء، وما قد يتكشف لها من ملاحظات في هذا الخصوص.

الأخوة الأفاضل ،،
الحضور الكريم ،،

أود أخيراً التأكيد على أن الصناعة المالية الإسلامية قد حققت بالفعل تقدماً ملموساً خلال العقد الأخير، لتنتقل من كونها صناعة حديثة عهد لتصبح جزءاً هاماً من النظام المالي العالمي. وسعيًا إلى تعزيز هذا التقدم والنمو، ينبغي التأكيد على ضرورة تضافر جهود جميع الأطراف العاملة في هذه الصناعة لوضع منظومة متكاملة الأركان، بحيث تضمن توفير الهياكل والأطر التنظيمية والقانونية اللازمة لمزاولة أعمال وأنشطة الصناعة المالية الإسلامية على أسس رصينة ومُحكمة، والعمل على تعزيز دور السلطات الرقابية وأنشطة الرقابة الشرعية، فضلاً عن إيلاء العناية اللازمة بعناصر التعليم والتدريب ورفع المستوى المهني للكوادر العاملة في هذه الصناعة.

وختامًا، فمما لا شك فيه أن زخم المتغيرات والمستجدات المتسارعة التي تموج بها الأنشطة المالية بصفة عامة، والصناعة المالية الإسلامية بصفة خاصة، إنما يفرض علينا جميعًا المزيد من التحديات التي تستوجب شحذ الهمم وتكاتف الجهود لمواجهة تلك التحديات انطلاقًا من إيماننا بقدراتنا وإمكاناتنا، ووعينا بمتطلبات العصر، مُعتصمين في ذلك بحبل الله وسنة نبيه المصطفى صلى الله عليه وسلم. إنني على يقين بأن هذا المؤتمر، وبحضور هذا الجمع الكريم، يوفر مناخاً مُلهماً للحوارات والمبادرات التي من شأنها أن تُسهم في تحقيق التقدم والازدهار للصناعة المالية الإسلامية.

تمنياتي لكم جميعًا بالتوفيق وطيب الإقامة... وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،